الجمهورية العربية
السورية
Syrian Arab Republic

بيان
السفير ميلاد عطية
المندوب الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية
رئيس وفد الجمهورية العربية السورية أمام
الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية
البند التاسع (د): التصدي للتهديد الناشئ عن استخدام الأسلحة الكيميائية
25-29 تشرين الثاني 2024

H.E Ambassador Milad ATIEH
Permanent Representative of Syrian Arab Republic
To the OPCW
THE TWENTY-NINTH SESSION OF THE CONFERENCE OF THE STATES PARTIES
Subitem 9(d): Addressing the threat from chemical weapons use (Syria)
25-29 November 2024

الرجاء المراجعة أثناء الإلقاء

السيد الرئيس،

بداية أُشير إلى الملاحظات الأولية الهامة التالية:

1- لقد انضمت سورية إلى الاتفاقية عام 2013 نتيجة إيمانها القاطع بضرورة تخليص العالم من أحد أخطر أسلحة الدمار الشامل. وللتذكير فقط، فإن سورية من أوائل الدول التي انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ووقعت اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما وقعت على اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، وانضمت إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وأوفت بجميع التزاماتها ذات الصلة في إطار تلك الصكوك الدولية، ما يؤكد التزامها العملي والفعلي بتخليص العالم من هذه الآفة الخطيرة.

2- لقد عملت سورية بكل جدٍ وإخلاص لتنفيذ جميع التزاماتها بعد انضمامها لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وقد تم تدمير ترسانتها الكيميائية بإقرار الأمانة الفنية وبعلم ومشاركة العديد من الدول، بما فيها تلك التي توجه اتهامات باطلة لسورية الآن، وجرى كل ذلك في ظل ظروف صعبة للغاية لم تشهدها دولة طرف في هذه الاتفاقية.

3- لقد أكدت سورية مراراً وتكراراً موقفها الثابت برفض وإدانة استخدام الأسلحة الكيميائية من قِبل أي كان في أي زمان أو مكان وتحت أي ظرف كان.

4- تؤكد سورية مجدداً حرصها على التعاون مع الأمانة الفنية وفرقها للانتهاء من هذا الملف بأسرع وقت ممكن، وفقاً لأحكام الاتفاقية بعيداً عن التسييس، وبما يحفظ سيادتها واستقلالها.

5- إن لسورية مصلحة حقيقية في التصدي للتهديد الناشئ عن استخدام الأسلحة الكيميائية، لأنها ضحية استخدام هذه الأسلحة من قبل المجموعات الإرهابية بتوجيهات ودعم من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

السيد الرئيس،

لقد تمت صياغة عنوان هذا البند بطريقة فيها الكثير من التحايل خدمة لأجندات سياسية للولايات المتحدة وبعض الدول الغربية. فمن حيث الشكل، لا توجد دولة طرف تعارض أو ترفض التصدي للتهديد الناشئ عن استخدام الأسلحة الكيميائية. فهذه المسألة ترتبط

بأهداف وغايات اتفاقية الأسلحة الكيميائية، إضافة لكونها تنسجم مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

من حيث المضمون، دعونا نجري مراجعة سريعة لمضامين القرارات التي تم تبنيها واعتمادها عن طريق التصويت خلال الفترة 2018-2023 والأسباب التي دفعت لتبنيها وهل تخالف أحكام الاتفاقية أم لا؟

ففي حزيران 2018، تم اعتماد قرار الدورة الاستثنائية الرابعة. الهدف من هذا القرار، الذي ينتهك بشكل صارخ أحكام الاتفاقية، كان إيجاد آلية للتحقيق مهمتها إصدار تقارير مزورة تخدم أجندات الدول الغربية بدلاً عن آلية JIM، فكان إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية عام 2019، الذي أُعطي ولاية تخالف نصوص الاتفاقية. وفي عام 2020، عملت الدول الغربية على تمرير قرار عن طريق التصويت في المجلس التنفيذي في دورته الـ /94/ لعام 2020 بناء على تقرير مزور من فريق التحقيق وتحديد الهوية غير الشرعي حول حوادث اللطامنة المُفبركة عام 2017. وقد فرض هذا القرار، بناءً على هذا التقرير، متطلبات تعجيزية لا أساس لها، ليس بمقدور سورية تنفيذها على الإطلاق، وخاصة الفقرة الخامسة من هذا القرار. وفي نيسان 2021، أقدمت الدول الغربية على تمرير قرار بالتصويت عن مؤتمر الدول الأطراف بُني على قرار الدورة الـ /94/ للمجلس التنفيذي المُسيّس وحرم سورية من بعض حقوقها وامتيازاتها.

في الدورة الـ /28/ للمؤتمر في تشرين الثاني 2023، تستكمل الدول الغربية لعبتها، فتعمل على تمرير قرار آخر. هذا القرار الذي تم اعتماده بـ /69/ صوتاً من أصل /193/ صوتاً. الهدف منه هو استكمال التدابير القسرية أحادية الجانب ضد سورية. ويُمثل خروجاً، بل انتهاكاً صارخاً لأحكام الاتفاقية.

<u>السيد الرئيس،</u>

<u>كل ما يجري الحديث عنه من أن سورية لا تتعاون وبأنها تخفي أسلحة كيميائية هي مجرد اتهامات باطلة لا أساس لها. ورغم المشاورات الجارية بين فريق تقييم الإعلان وسورية، وحتى قبل أن تنتهي، تستبق تلك الدول نتائج هذه المشاورات وتكيل اتهامات لسورية لا أساس لها على الإطلاق.</u>

وأخيراً، إن الجمهورية العربية السورية تؤكد مجدداً أن تقارير السيد المدير العام، تتم كتابتها بطريقة غير محايدة، وهي بالمحصلة تخدم أجندات الدول الغربية المعادية لسورية، ويتم من خلالها الإيحاء بأن سورية لا تتعاون مع المنظمة، وبأن سورية لا تزال تخفي برنامجاً كيميائياً. هذه الاتهامات باطلة ولا أساس لها وهي خروج عن المهام والدور المناط بالمدير العام للمنظمة كما حددته الاتفاقية.

أشكركم، وأرجو اعتبار هذا البيان وثيقة رسمية من وثائق الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف، ونشره على الموقعين العام وكاتاليست لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية .